

اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في ظل منطقة
التجارة الحرة العربية 2004-2009

توات عثمان*

ABSTRACT :

The implementation of the Pan-Arab free trade Area began in early 1998 and by 2005 all taxes and customs duties had completely removed between the Arab countries acceding to the free trade Area, which included 17 countries applied a full exemption on inter-trade, while three countries have been treated as least developed countries, The membership has grown recently to eighteen with the entry of Algeria in 2009.

With regard to the impact of Pan-Arab free trade Area on Algeria, it seems too early to judge the effectiveness of Decision specially it has been less than two years to Algeria's accession to the Convention, This will be addressed in this research through the statistics Data and analysis, which showing that the influence was in favor of the growth of imports, which coincides with the decline in their exports to Arab countries, despite the fact that many Algerian products enjoy relative advantages in some Arab markets, but this comparative advantage is not sufficient unless accompanied by a competitive advantage and take some actions accompany with its accession.

Keywords: Pan-Arab Free Trade Area, Inter-trade

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة الجزائر 3.

الملخص:

سيتم تناول تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على الجزائر. في هذا المقال من خلال الإحصاءات والتحليل، والتي تبين أن التأثير كان لصالح نسبة نمو وارداتها والذي ترافق مع تراجع صادراتها إلى الدول العربية، رغم تمتع الكثير من المنتجات الجزائرية بمزايا نسبية في أسواق بعض الدول العربية، إلا أن هذه المزايا النسبية غير كافية ما لم تترافق بمزايا تنافسية وياتخاذ إجراءات مرافقة لعملية الانضمام.

بدأ التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية مطلع عام 1998 وبحلول عام 2005 تم إلغاء كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية المنضمة إلى المنطقة، والتي ضمت سبع عشرة دولة نفذت الإعفاء التام على السلع المتبادلة منها ثلاث دول تستفيد من معاملة الدول الأقل نمواً، وارتفعت العضوية إلى ثمانية عشر دولة بانضمام الجزائر سنة 2009.

كلمات مفتاحية: منطقة التجارة الحرة العربية، التجارة البينية.

المقدمة:

أبرمت الدول العربية عدداً من الاتفاقيات استهدفت تحرير التجارة البينية على الصعيد الجماعي أو دون الإقليمي أو الثنائي. وجاءت منطقة التجارة الحرة العربية كمبادرة جديدة تسعى إلى إحياء جهود التكامل الإقليمي المتعثرة بين الدول العربية. تجسدت من خلال البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية PAFTA خلال مرحلة انتقالية مدتها سبع سنوات، بداية من مطلع 1998 وانتهت مع مطلع عام 2005. وعند

انتهاء هذه الفترة الانتقالية، كان من المقرر أن تصبح السلع ذات المنشأ العربي معفاة من جميع الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية. يتناول هذا البحث انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية، بعد مرور أكثر من خمس سنوات على التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية وعام على انضمام الجزائر إلى المنطقة، ويحاول تشخيص وتحليل أهم النتائج التي رافقت انضمام الجزائر لمثل هكذا مبادرة.

مشكلة البحث:

رغم انضمام الجزائر لجهود تحرير التجارة بين الدول العربية لا تزال تحوم الشكوك حول جدوى هذه الخطوة، يعززها تدني مستويات التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية والذي لا يتجاوز 3% من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر. وهذا يدل على أن المشكلة أبعد من مسألة رسوم وضرائب جمركية وإنما تحتاج إلى تشخيص ومتابعة جديّة، خاصة بالنسبة للجزائر حيث تنمو وارداتها من الدول العربية مع تسجيل تراجع في صادراتها إلى هذه الدول. لذا يحاول هذا البحث تسليط الضوء على هذه المسألة من خلال تحليل آثار دخول الجزائر في منطقة تجارة حرة على خلق فرص تجارية مع الدول العربية، وكيفية تعظيم الاستفادة من هذه المبادرة.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تأتي بعد استكمال الدول العربية تنفيذ منطقة تجارة حرة ضمت 18 دولة لأول مرة منها الجزائر، مما يتطلب دراستها الموضوعية ومناقشة مغزاها بالنسبة للجزائر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- دراسة وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية قبل وبعد مرور سنة على انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية (2004-2009).

- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد على تحسين تواجد المنتجات الجزائرية في الأسواق العربية.

فروض البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- تزامن معدل نمو المستوردات الجزائرية من الدول العربية مع تراجع للصادرات الجزائرية إلى الدول العربية.

- قد لا يؤدي إزالة الضرائب والرسوم الجمركية بحد ذاته بشكل تلقائي إلى خلق تجارة بين الجزائر والدول العربية في ظل هيكلية إنتاج محدودة وغير متنوعة.

- نمو الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية مرهون باتخاذ إجراءات مصاحبة تساهم في توغل المنتجات الجزائرية في الأسواق العربية.

منهجية البحث ومصادر المعلومات:

يستخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي معتمداً على بيانات وإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر والدول العربية لتحليل التطور الحاصل في التجارة البينية. التي تصدرها مديرية الجمارك الجزائرية إلى غاية سنة 2009.

أولاً: الإطار العام والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية:

تعدّ الجزائر مثلها مثل العديد من الدول العربية الآن جيلاً جديداً من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى سعيها للاندماج في النظام التجاري العالمي، فهي عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما أبرمت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي قصد إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما. وتتجمع مع بعض الدول العربية في ترتيبات جزء إقليمية بينية كاتحاد دول المغرب العربي. هذا بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تجمع الجزائر مع عدة دول عربية بصورة ثنائية.

لكن يظل تقدير آثار مختلف هذه الترتيبات المتشابكة العضوية من الصعوبة بمكان، خاصة وأن سنلمها حديث نسبياً، لذا فنتائجها على أرض الواقع تظل عسيرة التقدير. وسنقوم خلال هذه الجزء بالتركيز على الترتيب التجاري الأكثر شمولاً الذي تعقده الجزائر مع الدول

العربية، وهي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية PAFTA". وقد جاء إعلان منطقة التجارة الحرة العربية تنفيذا للقرار الذي أصدره مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة القاهرة، خلال شهر جوان 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية. وبناء عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (1317) بتاريخ 19 فبراير 1997 بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية يتم تحقيقها بشكل متدرج وفقا لبرنامج تنفيذي وزمني اعتبارا من أول عام 1998 على مدى عشر سنوات، ومن ثم تم تقليص المدة إلى سبع سنوات. وتم وضع البرنامج التنفيذي وفقا لأحكام "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" المبرمة بين الدول العربية عام 1981، وبما ينسجم مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية التي أقيمت عام 1994. وتضمن "البرنامج التنفيذي" لإقامة منطقة

* درجت العادة على تسمية هذه المنطقة بعبارة "غافتا" اختصارا للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Greater Arab Free Trade Area- GAFTA)، وقد شاع مؤخرا تعديل هذه التسمية فاستبدل مصطلح "غافتا" بمصطلح "بافتا" اختصارا للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية (Pan Arab Free Trade Area-PAFTA)، وهي التسمية الرسمية المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية بعد إخطارها بالاتفاقية سنة 2006. أنظر لمزيد من التفصيل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، استعراض التكامل الإقليمي والعولمة في الدول العربية 2009، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص: 33.

التجارة الحرة الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني لتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية¹.

1 - العضوية:

إن الدول العربية الأعضاء في "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" مؤهلة للانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما الدول العربية غير الأعضاء فيترتب عليهم أولاً الانضمام إلى هذه الاتفاقية لكي يصبحوا طرفاً فيها، ومن ثم الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة.

وصل عدد الدول العربية المستكملة لعضويتها* في منطقة التجارة الحرة العربية حتى الآن 15 دولة عربية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب.

¹ جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997/2/19.

* تطبق إعفاء كامل على السلع العربية بنسبة 100% بدءاً من عام 2005. باستثناء الجزائر التي انضمت سنة 2009.

وبلغ عدد الدول العربية التي لم تستكمل عضويتها** أو تعامل معاملة خاصة ثلاث دول هي السودان، فلسطين واليمن. وعليه تضم عضوية المنطقة حاليا ثمانية عشرة دولة في حين تظل أربع دول خارج المنطقة وهي: جيبوتي، الصومال، جزر القمر وموريتانيا.

2 - الامتيازات التي تتيحها المنطقة:

يمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة للدول العربية في إطار المنطقة إلى ما يلي:²

1. الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100%: تتمتع السلع الصناعية والزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية المتبادلة في إطار المنطقة بالإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005. ولا تسري أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر

** تطبق كل من السودان واليمن الإعفاء الكامل على السلع العربية بنسبة 100% بدءا من عام 2012. حسب آخر قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 5/1736 د-ع 82-2008/8/28) بعد أن كان مقرا سنة 2010. في حين تستفيد فلسطين من معاملة خاصة إذ لا تطبق الإعفاء على استيراد السلع العربية وتتمتع سلعاها المصدرة بالإعفاء الكامل.

² جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية (الأمانة العامة)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: دليل تعريفي، أغسطس، 2007، ص: 3-4.

الزراعي البيطري. وتتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

2. إثبات المنشأ: يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض المنطقة أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع.

3. معاملة الدول الأقل نمواً والمعاملة الخاصة التي تستفيد منها الدول المشار إليها أعلاه.

4. إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل: لا تخضع السلع العربية المستوردة لأية ضرائب تكميلية دون خدمة محددة ومباشرة.

5. إلغاء القيود غير الجمركية: تقرر إزالة هذه القيود فوراً اعتباراً من أول عام 1998. وتشمل الحواجز والعراقيل والمعوقات التالية:

- القيود الفنية: مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقيدات الفنية للكشف والمعاينة.

- القيود الإدارية: مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات المنشأ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التممين)، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش.

- القيود المالية: مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة 4 بالآلف المتفق عليها في "اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية"، والتعقيدات المصاحبة لفتح الإعتمادات المصرفية.

6. المعاملة الوطنية: تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشترطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.
7. مراعاة الأحكام الدولية: تراعى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
8. اعتماد الشفافية: تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.

3 - آليات التنفيذ والمتابعة:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، وللمجلس:

- أ. إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
- ب. اتخاذ القرارات الملزمة لمواجهة أية عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.

ويساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ المنطقة "لجنة التنفيذ والمتابعة"، والتي تتكون من ممثلي الدول الأعضاء. وتقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (يعقد المجلس دورتين عاديتين سنوياً في شهر فبراير وسبتمبر من كل عام).

من جهة أخرى تم تعيين نقاط اتصال تقوم بمهام التنسيق بين الجهات الرسمية داخل كل دولة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكل ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث توفر المعلومات عن المنطقة وتتلقى الشكاوى فيما يتعلق بقضايا التطبيق. وهي التي تنسق مع مؤسسات القطاع الخاص في بلدانها لمعالجة كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية في إطار المنطقة، وكذلك بالنسبة للاهتمام بالجانب الإعلامي للتعريف بالمنطقة. كما تم إقرار اللائحة الخاصة بآلية فض المنازعات التي تنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية.¹

ثانياً: التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية خلال الفترة 2004-2008:

سجل الميزان التجاري الجزائري مع الدول العربية فائضا لصالح الجزائر قبل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية على مدى خمس سنوات (2004-2008) وانتقل من 0.14 مليار دولار أمريكي إلى 1.05 مليار دولار بين 2004 و2008 عززها الارتفاع المستمر للصادرات الجزائرية المتبوعة بطفرة أسعار النفط؛ حيث ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية من حوالي 0.8 مليار دولار أمريكي سنة 2004 إلى حوالي 2.4 مليار دولار سنة 2008 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 35 % خلال الفترة 2004-2008، مقابل نمو بنسبة 11 % للواردات التي ارتفعت من حوالي 700 مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى 1.1 مليار دولار سنة 2008. (الشكلين 1 و2).

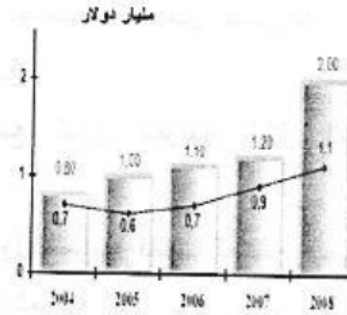
¹ محمد محمود الإمام (محررا)، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005. ص: 261.

وعلى صعيد مساهمة التجارة البينية الجزائرية- العربية في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر فهي تسجل مستويات جد ضعيفة إذ لا تتعدى كل من الصادرات والواردات الجزائرية اتجاه المنطقة العربية 3 % من إجمالي تجارتها الخارجية.

الشكل (2): تطور الميزان التجارية الجزائري مع الدول العربية 2003-2008



الشكل (1): تطور المبادلات التجارية الجزائرية- العربية 2004-2008



الواردات — الصادرات

المصدر: المديرية العامة للجمارك، دليل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية 2008، ديسمبر 2008. على الموقع: www.douane.gov.dz . (الإطلاع والتحميل بتاريخ 2010/04/28).

إلا أن الصورة تبدو مغايرة نوعا ما لو تم احتساب النسبة خارج قطاع المحروقات فقد شكلت الصادرات الجزائرية خارج صادرات المحروقات تجاه المنطقة العربية 13.6 % سنة 2008 وهي نسبة أكبر بكثير من إجمالي الصادرات الإجمالية والتي تقدر بحوالي 2 %، مما يعني أن هناك

زبون للجزائر باعتبارها مستوردا لصادرات المحروقات (نفط وغاز) حيث تمثل هذه الأخيرة 99 % من صادرات الجزائر إلى مصر و 83 % إلى المغرب و 30.5 % إلى تونس. لذا وباستبعاد هذه الصادرات يصبح شركاء الجزائر من الدول العربية أقل تركزا، وإن كان العامل الجغرافي يلعب الدور الأكبر في هذه المبادلات حيث تمثل الدول المغاربية الثلاث (تونس، المغرب وليبيا) حوالي 70% من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج النفط والغاز إلى الدول العربية.

الشكل (4): الصادرات الجزائرية خارج المحروقات الشكل (5): الصادرات الجزائرية الإجمالية إلى الدول العربية 2008 الدول العربية 2008



المصدر: المديرية العامة للجمارك، دليل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية 2008، المرجع السابق.

من جانب الواردات فقد عرفت هذه الأخيرة أيضا زيادة مطردة خلال الفترة 2004-2008، إلا أنها لم تشكل سوى 2.5 % من إجمالي الواردات الجزائرية سنة 2008، وهي تتميز بالتنوع سواء من حيث هيكل المنتجات أو الشركاء العرب للجزائر مقارنة بالصادرات البينية الجزائرية-العربية.

حيث استوردت الجزائر من الدول العربية بصفة أساسية المنتجات نصف المصنعة بنسبة 36.8 % والتي تشمل بصفة أساسية أجزاء المنشآت المعدنية المستعملة في البناء والهياكل المعدنية، في حين شكلت المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية ما نسبته 30.1 % وتتمثل في الأدوية بصفة أساسية (أكثر من 50 % من المنتجات التي تشملها هذه المجموعة)، في حين تتوزع بقية المنتجات المستوردة على التجهيزات الصناعية بنسبة 23.4 % والسلع الغذائية بنسبة 6 %.

الشكل (7): مصادر الواردات الجزائرية من الدول العربية 2004-2008



الشكل (6): هيكل الواردات الجزائرية من الدول العربية (2008)



المصدر: دليل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية 2008، المرجع السابق.

من حيث الشركاء فقد عرفت حصة الدول العربية فيما يخص صادراتها نحو الجزائر خلال الفترة 2004-2008 زيادة مستمرة لمعظم الشركاء خاصة لكل من تونس والمملكة العربية السعودية والأردن والتي تمثل

51% من إجمالي الواردات الجزائرية من الدول العربية. وإن كانت مصر تعتبر ثاني مورد للجزائر بنسبة بلغت 18.6 % سنة 2008 إلا أن وارداتها أكثر تقلبا وتميل للتراجع تارة والزيادة تارة أخرى إذ مثلا انخفضت سنة 2008 إلى 198 مليون دولار مقارنة بـ 254 مليون دولار سنة 2007 (الشكل 7).

ثالثا: تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول العربية بعد الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة سنة 2009

انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية مطلع العام 2009، بعد أن أودعت لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفيد بذلك والخطوات التنفيذية المصاحبة لذلك من خلال إبلاغ المنافذ الجمركية تطبيق الإعفاء الكلي على السلع العربية المنشأ المستوردة إلى الجزائر. وقد كانت الجزائر قد صادقت على اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية بتاريخ 03 أوت 2004 وأعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات التحاقها بمنطقة التجارة الحرة العربية منذ العام 2005 بمناسبة انعقاد القمة العربية بالجزائر، إلا أن الأمر قد تأخر إلى مطلع عام 2009 بحجة أن الموضوع كان لا يزال قيد الدراسة لدى السلطات العليا في البلاد. بالمقابل شرعت بقية الدول العربية الأعضاء في المنطقة بمنح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من الفاتح من شهر مارس 2009 حسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة العادية 83 للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة خلال شهر فيفري 2009.¹ و إن كان يبدو مبكرا الحكم على انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية بعد أقل من سنتين فقط، إلا أنه ذو مغزى لمعرفة ما قدر تسفر عنه الاتجاهات المستقبلية كما يفيد في تبرير الإجراءات التي اتخذتها الجزائر مطلع عام 2010 من خلال استثناء مجموعة واسعة من المنتجات المستوردة من الدول العربية.

تشير بيانات التبادل التجاري الجزائري- العربي لسنة 2009 مشهدا مغايرا للتطورات التي حدثت قبيل الانضمام إلى المنطقة. حيث شهدت الواردات الجزائرية من دول المنطقة زيادة كبيرة من حيث القيمة والحجم بلغت نسبتها 46.6 % حيث ارتفعت من 1.094 مليار دولار سنة 2008 إلى 1.604 مليار دولار سنة 2009 لتشكل ما نسبته 4 % من الواردات الإجمالية الجزائرية سنة 2009 مقارنة ب 2.5 % سنة 2008. حيث استفادت حوالي 98.6 % من الواردات الجزائرية من المنطقة من الإعفاء، حيث بلغت قيمتها 1.582 مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ 49.95 %. بينما تراجعت في المقابل الواردات التي لا تتمتع بذات المزايا الجمركية

¹ أنظر لمزيد من التفصيل: وزارة التجارة، ملف انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر. على الموقع :

www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear (الإطلاع والتحميل بتاريخ 2010/04/28).

جامعة الدول العربية، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير والقرارات، الدورة العادية 83، القاهرة 26-27 فيفري 2009. ص: 13.

بنسبة -41.7 % ، إذ انتقلت من 39.3 مليون دولار سنة 2008 إلى 22.9 مليون في سنة 2009.

الجدول رقم(1): الواردات الجزائرية من الدول العربية سنة 2009 مليون دولار (ألف طن) (%)

السنة	2008	2009	معدل التغير
الواردات	القيمة	الحجم	القيمة
الواردات الجزائرية	1 094	55,910	1 604
من المنطقة			
الواردات المستفيدة	1 055	3,738	1 582
من الإعفاء			
الواردات غير	39.3	2,172	22.9
المستفيدة من الإعفاء			
الواردات الجزائرية	39 479	6,29 668	39 293
الإجمالية			
حصة الواردات من			
الدول العربية	2.5	4.0	-
الواردات من الدول	394	468 000	78,18
العربية المغربية			
الواردات من الدول	699,38	1 136 000	83,63
العربية الأخرى			

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، (2010)، التجارة الخارجية للجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، على الموقع: www.douane.gov.dz. (الإطلاع والتحميل بتاريخ 2010/04/28).

وترجع هذه الزيادة إلى النمو الكبير الذي شهدته واردات الجزائر من الدول العربية غير المغاربية والتي بلغت 63.83 % خاصة من مصر التي احتلت المركز الأول كأول مورد للجزائر من الدول العربية بحصة 32 % ومعدل نمو بلغ 157 % مقارنة بسنة 2008 والمورد 15 في ترتيب الموردين العالميين للجزائر بحصة 1.46 % من إجمالي واردات الجزائر، علما أنها لم تكن تظهر في قائمة أكبر 20 مورد للجزائر سنة 2008. في حين نمت واردات الجزائر من دول المغرب العربي بنسبة 18.6 % .

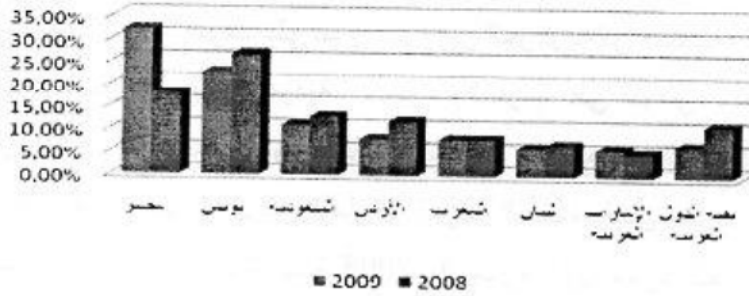
في سنة 2009، سيطرت على سوق الموردين الجزائرية من المنطقة، كل من مصر، تونس، العربية السعودية، الأردن، والمغرب على التوالي، وذلك بما يقارب 80% من إجمالي الواردات من المنطقة، وترتفع هذه النسبة إلى 93 بالمائة بإضافة حصة كل من الإمارات العربية المتحدة ولبنان.

وبينما احتلت تونس خلال سنة 2008، الصدارة كأول مورد للجزائر من الدول العربية بـ 294 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل نسبة 26.75 % ، فإن هذه النسبة تراجعت إلى 22.61 % في سنة 2009 لتحل مصر محلها وتصبح أول مورد للجزائر بنسبة 32.08 %.

وقد عرفت الواردات الجزائرية من الدول العربية نموا لمعظم الشركاء العرب الرئيسيين بنسبة تتراوح بين 157 % في مصر و 19 % في السعودية، باستثناء الأردن الذي تراجعت صادراته إلى الجزائر من 129 مليون دولار سنة 2008 إلى 123 مليون دولار سنة 2009 (تراجع بنسبة -4.6%) بالنظر إلى انخفاض الواردات الجزائرية من الأدوية الأردنية بنسبة -17 % مع العلم أنها تشكل 73% من إجمالي الواردات الجزائرية من الأردن. وفيما

يخص بقية الشركاء العرب كان أكبر زيادة للواردات الجزائرية من الدول العربية من نصيب السودان بنسبة 480 %، إذ انتقلت من 202 ألف دولار سنة 2008 إلى 1.17 مليون دولار سنة 2009، في حين كان أكبر تراجع للواردات الجزائرية من الدول العربية من نصيب الصادرات البحرينية والعمانية إلى الجزائر والتي عرفت انخفاضا بنسبة 43 و 38 % على التوالي.

الشكل (8): مصادر الواردات الجزائرية من الدول العربية 2008-2009



المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Uncomtrade متاحة على الموقع: <http://comtrade.un.org>. (الإطلاع والتحميل بتاريخ 2010/07/25).

على صعيد هيكل الواردات من المنطقة خلال سنة 2009، سجلت المنتجات الصناعية ارتفاعا محسوسا بنسبة 38.55 % مقارنة بسنة 2008، بقيمة تقدر بـ 1.40 مليار دولار أمريكي، ومثلت المنتجات الصناعية المستوردة من المنطقة ما يقارب 90 % من واردات المنطقة. واحتل الفصل الذي يضم أجزاء المنشآت المعدنية، المستعملة في البناء الصدارة بنسبة 13.3 % من مجموع الواردات الجزائرية من المنطقة بما يقدر بـ 209.45 مليون دولار

أمريكي مقابل 55.5 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2008، بخصوص هذه المجموعة من المنتجات، تجدر الإشارة إلى أن الواردات الجزائرية في هذه الفئة من المنطقة تمثل ما يقارب 25 % من مجموع الواردات الجزائرية. وتعتبر مصر والسعودية الموردان الرئيسيين للجزائر فيما يخص هاته المنتجات بنسبة تقدر بـ 91.3 % (الجدول الموالي).

و تحتل الأدوية ثاني مرتبة بنسبة 8.75 % من مجموع المنتجات المستوردة، والتي سجلت بدورها انخفاضا في القيمة وفي الحجم، إذ بلغت 153.8 مليون دولار أمريكي سنة 2009، مقابل 176 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2008 وبحصة تعادل 15.5 % من إجمالي الواردات الجزائرية من الدول العربية. حيث تمثل الواردات الجزائرية من منطقة التجارة العربية الكبرى 9 % من مجموع الواردات من الأدوية (مقابل 10 % خلال سنة 2008)، وهذا راجع إلى الانخفاض العام لمستوردات الجزائر الإجمالية من الأدوية خلال سنة 2009، بنسبة 8.86 %. في إطار المنطقة العربية تمثل الأردن والسعودية المورد الأساسي للجزائر بنسبة 60 و 20 % على التوالي.

الجدول رقم(2): أهم الواردات الجزائرية من الدول العربية. 2009 مليون دولار (%)

المنتجات	الحصة من مجموع المنتجات المستوردة من المنطقة %	القيمة مليون دولار		الدول الموردة (%)
		2009	2008	
المنتجات الصناعية، منها:	89.57	1 404	1 013	مصر 31 % تونس 22 % السعودية 11.6 %
أجزاء المنشآت	13.36	209.45	55.5	مصر 82 % السعودية 10 %
الأنوية	9.81	153.86	176.14	الأردن 60 % السعودية 20 % فلسطين 5.6 %
بوليمرات الإيثيلين	3.57	55.97	54.46	السعودية 70 % قطر 12 % الكويت 11 %
مطورات لعتف العربات	3.5	54.83	43.83	تونس 89 % ، مصر 8 %
المنتجات الناشئة	2.11	33.14	...	-
المنتجات الزراعية والغذائية، منها:	10.43	163.39	86.73	مصر 38 % تونس 28 % المغرب 12 %
سكر ومصنوعات سكرية	1.82	28.51	4.68	مصر 35 % تونس 34 % الإمارات 13 %
محضرات غذائية متنوعة	1.43	22.35	15.96	مصر 82 % تونس 8 %
خضر وفواكه جافة وطازجة	1.28	20.06	8.70	مصر 68 % المغرب 17 %
المنتجات الناشئة	2.31	3.00	...	تونس 70 % المغرب 10 %

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا:

- على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Uncomtrade متاحة على الموقع : <http://comtrade.un.org>.

- وزارة التجارة، الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، الواردات الجزائرية من المنطقة العربية للتبادل الحر السادس الأول 2009، سبتمبر 2009.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة كبيرة في قيمة المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الغذائية المحولة خلال سنة 2009 إذ بلغت قيمتها 163.3 مليون دولار أمريكي، وهي تمثل نسبة 10 % من مجموع الواردات من المنطقة، مقابل 86.4 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2008، أي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 88.9 % وبحصة تقدر بـ 2.5 % من الواردات الجزائرية الإجمالية من المنتجات الزراعية والغذائية والتي شهدت انخفاضا ملموسا سنة 2009 يقدر بـ -24.23%.

ويطرح ظهور منتجات جديدة في هيكل واردات الجزائر من الدول العربية كبعض الفواكه الطازجة (كالبرتقال مثلا) أكثر من علامة استفهام حول جدوى استيرادها من مصر أو المغرب مثلا كون الميزات الطبيعية في الجزائر مشابهة أو أحسن مقارنة بهذه الدول. ويمكن تفسير جزء من هذه التغير في هيكل الواردات الجزائرية من الدول العربية إلى سرعة استجابة المصدرين من الدول العربية لانضمام الجزائر إلى المنطقة ورغبتهم في الاستفادة من حجم الطلب المزدهر في الجزائر بفضل تحسن المداخيل. من جهة الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية فقط شهدت انخفاضا ملحوظا مقارنة بالفترة 2004-2008، حيث شهدت تراجعا بلغت نسبته -41 %، إذ بلغت 1.421 مليار دولار خلال سنة 2009 مقارنة بـ 2.423 مليار دولار سنة 2008. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير الذي عرفت الصادرات الجزائرية الإجمالية سنة 2009 والذي بلغت نسبته -43 % والناجم عن هبوط أسعار النفط. وكون الصادرات إلى الدول العربية عرفت تراجعا أقل من الصادرات الإجمالية فقد تحسنت حصة

صادرات الجزائر إلى الدول العربية في إجمالي صادراتها بصورة طفيفة إلى 3.15% سنة 2009 مقارنة ب 3.06 سنة 2008.

رقم(3): الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية سنة 2009 مليون دولار و(%)

الصادرات	2008	2009	التغير 2009-2008
	القيمة	القيمة	النسبة
الصادرات الجزائرية الإجمالية	79 298	45 194	-43.01
الصادرات إلى الدول العربية	2 423	1 421	-41.36
إلى دول المغرب العربي	1 626	857	-47.29
إلى بقية الدول العربية	797	564	-29.23
الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	1 937	1 077	-44.97
الصادرات خارج المحروقات إلى الدول العربية	263.84	141.99	-46.18
من المنتجات الزراعية والغذائية	30.35	23.52	-22.51
من المنتجات الصناعية	233.49	118.47	-49.26

المصدر:

- من احتساب الباحث اعتمادا على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Uncomtrade متاحة على: <http://comtrade.un.org>. (الإطلاع والتحميل بتاريخ 2010/07/25).

المديرية العامة للجمارك الجزائرية، (2010). بيانات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2009 ، مرجع سبق ذكره.

ونلاحظ أن الانخفاض الكبير في الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية كان في الصادرات إلى دول المغرب العربي حيث بلغت نسبته - 47.29٪ مقارنة بـ - 29.23 ٪ للصادرات إلى بقية الدول العربية ويفسر هذا كون أهم زبوين للجزائر في المغرب العربي هما تونس والمغرب الذين يعتمدان بصورة كبيرة على الصادرات الجزائرية من النفط والغاز، وكون هذان الأخيران شهد تراجعاً كبيراً خلال سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، شهدت معهما الصادرات الجزائرية هذا التراجع الملحوظ. مما أدى إلى انخفاض حصة الدول المغاربية من الصادرات الجزائرية مقابل ارتفاع مهم لحصة الدول العربية الأخرى إلى حوالي 40 ٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية وهو من الأمور التي قد تعطى لها أولوية خلال المراحل القادمة من أجل تنويع الأسواق الجغرافية للصادرات الجزائرية إلى الدول العربية.

على صعيد هيكل الصادرات إلى المنطقة نلاحظ أيضاً انخفاضاً كبيراً للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول العربية وهي التي كان يعول عليها كثيراً للاستفادة من المزايا التي تخلقها المنطقة بغية زيادة ورفع درجة تنويع الصادرات الجزائرية. إذ انخفضت بنسبة - 46 ٪ وهي نسبة أعلى بقليل من نسبة تراجع الصادرات الجزائرية الإجمالية خارج المحروقات والتي تظل في حد ذاتها ضئيلة والتي بلغت - 44.97 ٪، الشيء الذي أدى إلى تراجع حصة الدول العربية من الصادرات الإجمالية خارج المحروقات من 13.6 ٪ إلى 13.1 ٪ بين 2008 و 2009.

وكان أكبر انخفاض للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول العربية في المنتجات الصناعية التي انخفضت بـ -49.26 % سنة 2009، علما أنها تشكل 83 % من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى المنطقة. مقارنة بانخفاض قدره -22.51 % للمنتجات الغذائية، التي ارتفعت حصتها في إجمالي الصادرات إلى المنطقة من 11.5 % إلى 16.5 % سنة 2009.

ينتج عن تفحص المعطيات حول الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، عدم وجود منتجات ناشئة، باستثناء ظهور المواد الزجاجية التي بلغت قيمتها 2 مليون دولار توجهت بصورة رئيسية إلى السوق التونسي بنسبة 93 بالمائة، وكذا البكرات البلاستيكية بقيمة 1.2 مليون دولار تقاسمها كل من السوق التونسي والليبي بنسبة 34 و 64 بالمائة على التوالي. وباستثناء صادرات الاسمنت التي عرفت ارتفاعا من 0.4 مليون دولار إلى 3.2 مليون دولار وتركزت في السوق الموريتاني بنسبة 75 بالمائة وكذا الصادرات من البطاطا التي ارتفعت من 1 مليون دولار إلى 12 مليون دولار، شهدت صادرات بقية المنتجات الصناعية والغذائية انخفاضا ملحوظا.

الخاتمة :

لعله من المبكر الحكم على مدى نجاعة القرار المتخذ خاصة من حيث التوقيت على تطور المبادلات التجارية للجزائر مع الدول العربية، إلا أن تحليل التطورات التي حدثت بعد عام فقط من انضمام الجزائر إلى المنطقة مقارنة بحجم التجارة البينية الجزائرية- العربية قبل الانضمام إلى المنطقة سيفيد في معرفة الاتجاهات المستقبلية التي قد تسفر عنها التطورات

اللاحقة، خاصة بعد اتخاذ إصرار الجزائر على مراجعة موقفها التنفيذي من خلال استثناء مجموعة واسعة من المنتجات المستوردة من الدول العربية من الإعفاء التام مطلع العام 2010، شملت 1260 منتجاً وتمسكها أمام الدورة العادية 85 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (فيفري 2010) على حقها في اتخاذ الإجراء السابق وقانونيته. وحسب ما تم التصريح به من طرف المسؤول الأول عن الشأن التجاري الجزائري (وزير التجارة) فإن استمرار هذا الإجراء قد يطول لفترة مناسبة قد تستغرق حتى ثلاث سنوات بما يمكن المؤسسات الجزائرية من التكيف ومتطلبات المنطقة.¹

وتظهر التطورات التي حدثت فعلا مجموعة من الحقائق الجديدة في جغرافيا التبادل التجاري بين الجزائر وبقية الدول العربية وكذا اتجاهات السياسة التجارية للجزائر التي يبدو أنها تخضع لقرارات فجائية يصعب التنبؤ بتغييراتها في بعض الحالات.

وبناء عليه يمكن الخروج ببعض النتائج التالية:

1- تأخر الجزائر في الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية لم يكن في صالحها، حيث جاء بعد استكمال المنطقة بأربع سنوات (سنة 2005) مما فوت على الجزائر عملية التكيف التدريجي التي استفادت منها بقية الدول العربية من خلال القيام بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية طيلة سبع سنوات.

2- كان انضمام الجزائر إلى المنطقة بناء على قرار تم اتخاذه من طرف السلطات الجزائرية، بعد انتظار دام قرابة خمس سنوات من تاريخ التصديق

¹ وزارة التجارة الجزائرية، المنطقة العربية للتبادل الحر. على الموقع:

www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear

على اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 2004، ولم يكن ثمة مسار تفاوضي مع الدول الأعضاء بالمنطقة يتيح للجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة لعملية انضمامها كالتفاوض على جدول خاص للتخفيضات الجمركية بدلا من تطبيق الإعفاء التام مباشرة.

3- مثلت الجزائر سوقاً تجارية واعدة لمنتجات بقية الدول العربية التي عرفت كيف تستفيد من انضمام الجزائر للمنطقة في ظرف قياسي ومبكر حيث استطاعت زيادة صادراتها إلى الجزائر، بالمقابل لم تستفد الصادرات الجزائرية من نفس المعاملة إلا بعد مرور أكثر من شهرين رسميا من التحاق الجزائر بالمنطقة، كون الموضوع لم يتم تناوله إلا خلال الدورة 83 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية خلال شهر فيفري 2009، يضاف إليها عدم دراية المصدرين الجزائريين بالأسواق العربية باعتبارها لم تكن تشكل أهمية نسبية للمنتجات الجزائرية وعدم استجابتهم السريعة لخلق فرص تصديرية إلى هذه الأسواق خاصة من حيث المنتجات خارج المحروقات التي تظل تتمتع ببعض المزايا في بعض الأسواق العربية.

4- يبدو أن ثمة فجوة بين الواقع التجاري المتمثل في التغير السريع في التدفقات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية، وتحول السياسات التجارية للجزائر من خلال الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، نظراً إلى أن الكثير من خلق التجارة يحدث على ما يبدو خارج نطاق هذه البلدان، يعززه تراجع الأهمية النسبية للأسواق العربية بالنسبة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث مثلاً كانت تمثل كل من تونس والمغرب ما نسبته 6.5%

من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات سنة 2008 في حين تراجعت هذه النسبة إلى 3٪ سنة 2009، ناهيك عن الحديث عن ظهور أسواق ومنتجات جديدة في هيكل الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية.

5- تمتلك عدة منتجات جزائرية مزايا تنافسية في عدة أسواق عربية، كالمنتجات الزراعية والفلاحية في عدة أسواق خليجية، وبعض المنتجات الصناعية في أسواق عدة دول عربية كاللؤلؤ الأقل نموا مثل موريتانيا والسودان، إلا أن تطوير الصادرات إلى هذه الأسواق مرتبط بالتغلب على عدة عقبات كارتفاع تكلفة النقل التجاري وعدم وجود خطوط ملاحية وجوية مباشرة بين هذه الأسواق والجزائر.

لتأمين نجاح منطقة التجارة الحرة العربية، على الجزائر اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات التي تعزز مصداقية سياستها التجارية بعيدا عن الإجراءات أحادية الجانب وغير المتوقعة، كون أي إجراءات مثل هذه قد تكون لها انعكاسات سلبية أكبر من قرار الانضمام في حد ذاته. ومن بين الأمور التي يوصى بإعطاء أهمية لها خلال المرحلة القادمة:

- أصبحت الجزائر عضواً في نظام تجاري إقليمي يربطها بشركاء من الدول العربية، مما يفرض عليها مجموعة من الالتزامات المتبادلة وأي قرار قد يتخذ من جانب واحد، كاستثناء مجموعة واسعة من المنتجات من الإعفاء أو اتخاذ بعض القيود غير الجمركية في وجه تدفق التجارة، قد يؤدي إلى إجراء مماثل من بقية الشركاء مما يمس بمصداقية السياسة التجارية المتبعة، ويثبط أي مزايا قد تنتج من الانضمام إلى المنطقة.

- على الجزائر مراجعة موقفها التنفيذي من خلال طرح جميع المواضيع التي تراها عالقة وتفرض عليها أعباء إضافية، وهذا من خلال المشاركة الفعالة في الأجهزة التي تشرف على المنطقة ومتابعتها وكذا المفاوضات المرتبطة باستكمالها وتطويرها، كالمفاوضات المتعلقة باستكمال قواعد المنشأ، وكذا معاملة منتجات المناطق الحرة التي تتواجد بكثرة في جميع الدول العربية، والمفاوضات الرامية لإطلاق اتحاد جمركي عربي.

- ضرورة إشراك أكبر للمتعاملين الاقتصاديين في أي قرار أو إجراءات تُقترح أو تُتخذ في هذا المجال، بما يمكنهم من الإطلاع المستمر على التطورات المتعلقة بالمنطقة وبتتيح لهم فرصة الاستفادة من المزايا التي تمنح لهم في إطار التصدير.

- تأهيل المصدرين الجزائريين خارج قطاع المحروقات من خلال الإعلام وإشراكهم في التظاهرات التي تعرفهم بالأسواق العربية داخل الجزائر وفي الدول العربية، وتسهيل خطوط التمويل التجاري والعقبات الإدارية التي قد تواجههم أثناء التصدير إلى الدول العربية وطرح هذه المواضيع بقوة في اللجان الخاصة بمتابعة المنطقة على مستوى جامعة الدول العربية.

- كثير من خصائص المنطقة يؤهلها لخلق فرص للتجارة، فالمنطقة تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها، كما تتمتع البلدان العربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيا. لذا على الجزائر استقصاء المجالات الواعدة التي تؤدي إلى تحفيز وجذب الاستثمارات العربية وتوفير

المعاملة التفضيلية لها خاصة في القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية لتشكل قواعد تصديرية خاصة إلى أسواق دول الخليج العربية.

المراجع:

- جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59. 19/2/1997.
- جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، (الأمانة العامة)، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: دليل تعرفي، أغسطس، 2007.
- جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دورات عادية مختلفة، على الموقع: www.arableagueonline.org
- محمد محمود الإمام (محررا)، منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، استعراض التكامل الإقليمي والعولمة في الدول العربية 2009، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
- جامعة الدول العربية، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير والقرارات، الدورة العادية 83، القاهرة 26-27 فيفري 2009. ص: 13.

- المديرية العامة للجمارك، دليل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية 2008. ديسمبر 2008. على الموقع: www.douane.gov.dz.
- وزارة التجارة الجزائرية، ملفات المنطقة العربية للتبادل الحر. على الموقع: www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear.
- المديرية العامة للجمارك، بيانات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2009، جانفي 2010. على الموقع: www.douane.gov.dz.
- قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية Uncomtrade متاحة على الموقع: <http://comtrade.un.org>.
- وزارة التجارة، الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، الواردات الجزائرية من المنطقة العربية للتبادل الحر السداسي الأول 2009، سبتمبر 2009.
- الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، المنطقة العربية للتبادل الحر. على الموقع: <http://www.promex.dz/doc/File/GZALE>.